



سعادة السيدة باولا نارفايز المحترمة،

رئيسة المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة

الموضوع: سحب عضوية اللجنة العربية لحقوق الإنسان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعد التحية، أسمى لي بداية سيدتي أن اخاطبك باللغة العربية، فهي واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية، ولغتي الأم التي أفخر بها.

جنتك برسالتك هذه بعد انتظار ما يقرب من شهر على مضض، والألم يعتصرني مما شاهدت وسمعت من أهوال ما يحدث في قطاع غزة من فلسطين المحتلة. مما اقترفته قوات الاحتلال الإسرائيلية بمساعدة أمريكية من قتل ودمار وعدوان وحشي (فقط خلال الساعات الماضية أحصي ارتكاب 19 مجزرة) أقيت خلاله ما يفوق قوة قنبلة نووية. أمام أعين العالم، جرى تدمير ممنهج للمساكن فوق رؤوس ساكنيها وللمستشفيات والمدارس والجوامع والمخازن ومصادر المياه والطاقة الشمسية. لقد هجر أكثر من مليون شخص ونصف من بيوتهم، بعضهم افترش العراء وآخرون لجأوا لمدارس الاونروا والمستشفيات التي هي أيضاً استنحيت حرمتها ودمر معظمها. كما منعت الممرات الإنسانية لدخول المساعدات الغذائية والدوائية، بما حرم أهل غزة من أبسط مقومات الحياة ومن ماء وغذاء ودواء. أما النذر اليسير الذي توفر منه، فكان جزء منه منتهياً الصلاحية وفساداً.

آخر الأرقام بين يدي وهي ليست الأخيرة، كون الأعداد بتزايد سريع، تبين أن عداد الشهداء تجاوز العشرة آلاف، أكثر من نصفهم أطفال، ما عدا المصابين الذين بلغوا ضعفي ونصف عدد القتلى. والمفقودين، ومن بقوا تحت الأنقاض لعدم توفر إمكانية انتشالهم، بلغوا 2350 مفقوداً، أكثر من نصفهم أطفالاً أيضاً. لن استرسل بالأرقام، كي لا يغيب عن بالنا أن حياة كل فرد بحد ذاتها تساوي الكثير بقيمتها، كما بالنسبة لعائلته. وطبعاً، لن ننسى الأسرى الذين انتزعوا من بين أهاليهم دون سبب وجيه، ويعانون حالياً، مع من سبقهم من آلاف آخرين من أسرى ومعتقلين، من العزل دون أبسط مقومات الحياة، ومن سوء المعاملة والتعذيب حتى الموت.

هذه المجازر، التي هي جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية، لم تواجه للأسف الشديد بما يرتقي لمستوى المسؤولية وللقانون الإنساني الدولي، عند من أنيط بهم حماية المدنيين من مؤسسات أمم متحدة. كما لم تجد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من رادع، استجابة للمبادئ والمثل التي دافعنا عنها كحقوقيين. بحيث بانت الموثيق والمعاهدات والمقررات الدولية ليس أكثر من قوقعة فارغة وحبر على ورق، وهي التي أقرت أن لسانر البشر الحق في الأمن والكرامة والدفاع عن النفس وتقرير المصير. التعاطي كان حسب موازين القوى ومعايير مزدوجة، رغم مظاهرات طافت أرجاء العالم، ومحاولات قمع بعضها ومنعها من التعبير عن رأي الشارع. لقد سُمعت التلميحات والمناشآت لوقف العدوان، ولم تلتزم دولة الاحتلال بأي منها، مثلما لم تلتزم من الأساس بقرار قبولها بالأمم المتحدة.

إزاء ما سبق ذكره، وعدم التحرك المسؤول والمجدي للأمم المتحدة، التزمنا بمبادئها وبما أنيط بها من مهام، أخاطبك كرئيسة لجمعية لجمعية حازت على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 17 يناير/كانون الثاني 1998، وبالاتساق مع ضمير ومعايير أخلاقية وإنسانية، كما مبادئ وقيم دافعنا عنها طيلة حياتنا، لأعلن لكم قرارنا بسحب عضوية اللجنة العربية لحقوق الإنسان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤمنين بأن الدم المراق سيكون رغم كل المظالم عنوان انتصار فلسطين وتحريرها من الاحتلال.

د. فيوليت داغر

رئيسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان

بيروت 4 نوفمبر 2023

